

بسم الله الرحمن الرحيم

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض

مركز الدراسات والتطوير

ورقة عمل

دور الغرف التجارية الصناعية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

والآليات المقترحة لتلبية احتياجاتها

تقديم

المهندس/ منصور بن عبد الله الشثري

عضو مجلس الإدارة

ورئيس مجلس أمناء مركز الرياض لتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة

بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض

إلى منتدى الحوار الاجتماعي السادس

الذي تنظمه وزارة العمل

خلال الفترة ٢٧-٢٨ صفر ١٤٣٧هـ الموافق ٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٥م

تقديم

- تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى حيث تمثل أكثر من ٩٠% من المشروعات في معظم اقتصاديات دول العالم، وتسهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي، وتتيح العديد من فرص العمل.
- واكبت المملكة العربية السعودية التوجه نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستجابت الدولة مشكورة للحاجة الملحة بإنشاء هيئة عامة لرعايتها.
- في إطار اهتمام الغرف التجارية الصناعية برعاية قطاع الأعمال، أولت عناية كبرى لدعم هذه المنشآت، ونقدم في هذه الورقة خلاصة تجربة الغرف في تقديم هذا الدعم، ومدى الحاجة لصيغ فعالة لتلبية احتياجاتها.
وتتضمن الورقة المحاور التالية:

- المحور الأول: دوافع دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
- المحور الثاني: بعض التجارب الدولية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثالث: دعم الغرف التجارية الصناعية بالمملكة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الرابع: نحو آليات فعالة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: دوافع دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة

□ تركز دوافع دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تأثيراتها الإيجابية في التنمية المستدامة من حيث كونها:

- تساهم في تنويع مصادر الدخل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسع القاعدة الانتاجية.
- تقوم بإنتاج سلع وخدمات ضرورية ترتبط مباشرة بالسوق المحلية والمستهلكين.
- تساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية.
- تعتمد بدرجة كبيرة على استخدام المواد والخامات المحلية.
- تعد بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، وصناعات تكميلية ومغذية لها.
- وسيلة سريعة لامتنصاص وتوظيف الأموال العاطلة والمدخرات الصغيرة.

□ دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب وتشجيع العمل الحر:

• بلغ معدل البطالة للسكان السعوديين في سن العمل ١١,٦%، ومعظم المتعطلين (٤٩,٣%) من الحاصلين على الدرجة الجامعية (البكالوريوس والليسانس)، وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية للحد من هذه المشكلة فهي:

– تعتبر أكبر مصدر لتوفير فرص العمل لكافة المستويات، وتتسم بأنها كثيفة العمل، وتتوافر بها إمكانيات الإحلال.

– تعتبر حاضنات لإعداد جيل جديد من أصحاب الأعمال، خاصة مع قلة تكاليف إنشائها.

– بينت التجارب العالمية والمحلية أن التوجه إلى العمل الحر بإقامة المشروعات الصغيرة أثبت نجاحا كبيرا، حيث تحولت هذه المشروعات فيما بعد إلى شركات عملاقة مثل شركات مايكروسوفت، وآبل، وأريكسون، وكنتاك، وماكدونالدز، ومرسيدس، كما أن كثيرا من المؤسسات الفردية التي بدأت صغيرة بالمملكة أصبحت الآن من الشركات الكبرى مثل شركات: يوسف كانو، وإبراهيم الجفالي، والعليان، والراجحي المصرفية، وبن لادن للمقاولات، والزامل، ودلة، وعبداللطيف جميل، وغيرها.

□ معوقات تواجها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشكل دافعا مهما لدعمها وتشمل:

- . غياب الخطط الاستراتيجية لدعم دورها في الأداء الاقتصادي.
- . عدم وجود التشريعات القانونية الواضحة التي تنظم أعمالها.
- . تعدد الجهات التي تتعامل معها، والإجراءات المطلوبة لتأسيسها وتسيير أعمالها.
- . مشكلة الحصول على التمويل وصعوبة تفهم البنوك لخصوصيتها.
- . النقص في المعلومات التي تمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية بأسس سليمة.
- . ضعف البنية الإدارية والتنظيمية والتسويقية.

المحور الثاني: بعض التجارب الدولية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

من الأهمية الاستفادة من التجارب الدولية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنها:

• تجربة اليابان: وتركزت فيما يلي:

- إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٩٩م لتنفيذ سياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع ورعايتها، مع تحديد هذه المشاريع بتعريف واضح.
- إنشاء مؤسسات تمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل حصول المشاريع على قروض بنكية ميسرة، وإيجاد نظام لضمان القروض، ويمكن للمشروع دفع قسط تأميني شهرياً، وتقوم بموجبه الهيئة بسداد ديونه إذا تعثر.
- منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع النظم التي تشجع هذه المشاريع.
- إعداد برامج تدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد متخصص.
- معاونة هيئات حكومية المشاريع على تسويق منتجاتها وغزو الأسواق الدولية.
- إلزام المنظمات الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية، ونسبة لا تقل عن ٣٠% من قيمة المناقصات الحكومية التي تحصل عليها الشركات الكبيرة.

• تجربة كوريا الجنوبية:

كان اقتصاد كوريا الجنوبية قبل نهضتها الاقتصادية يعاني من الركود، معتمدا على سلعة تصديرية واحدة هي الأرز، وعملت الحكومة الكورية على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشكل نسبة ٩٩,٨% من المجموع الكلي للمشاريع العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية، لتساند التحول إلى التنمية الصناعية، واقتصاد المعرفة، وتم ما يلي:

- إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٦١ لتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية، وتقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية.
- انشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٧٨م، من خلال توفير برامج تشمل المساعدة المالية، وخدمات في الادارة والتسويق والمعلومات، والتدريب.
- صدور قانونين عام ١٩٧٥م لتشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعام ١٩٨١م لتشجيع الشراء الحكومي لمنتجات هذه المشاريع.
- وضعت الحكومة برنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٨٣ م، والذي يتم بموجبه اختيار ١٠٠٠ من المشاريع الواعدة كل عام، والتي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات، وتحاط بمزيد من الرعاية.

● التجربة الهندية:

- ارتبطت التجربة الهندية برؤية المهاتما غاندي التي ارتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصاديًا وزيادة فرص التوظيف للمواطنين، من خلال تبني فكرة المشاريع الصغيرة، وكان يردد دائما مقولة الاقتصادي الألماني شوماخر "Small is beautiful".
- اعتمدت هذه المشاريع كوسيلة رئيسية للتنمية منذ ١٩٥١ وما تزال تعتبر قاطرة نموها.
- أنشأت الهند **مجلس وطني** يقوم بتصنيف المنشآت ويضع برامج تطويرها، ووزارة للمنشآت الصغرى والصغيرة لوضع السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بها وضمان التمويل لها، وتنمية قدراتها التكنولوجية وتوفير البنية الأساسية.
- أنشأت الوزارة شركات ومؤسسات ومراكز وطنية تعنى بالتدريب والتنظيم لتلك المنشآت، التي أصبحت المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل.
- تقدم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المئات من المنتجات ومعظمها منتجات صناعية، حيث تنتج ٤٥% من الإنتاج الصناعي وتساهم بـ ٤٠% من قيمة المنتجات المصدرة.
- أصدرت الحكومة قرارًا بتخصيص ٨٠ سلعة تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها الحماية وعدم المنافسة من كيانات أكبر منها.

• التجربة الأمريكية:

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الخطط والبرامج الاستراتيجية لتحقيق التطور في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها:

- إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات المالية.
- إنشاء مراكز بالمعاهد والجامعات لتقديم الاستشارات والتدريب لهذه المنشآت.
- إنشاء برنامج في وزارة التجارة لتشجيع زيادة المشاريع في التجارة الإلكترونية .
- منح القروض للمشاريع الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي وذلك بشروط معقولة وميسرة، و منح قروض للمشاريع القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية.
- مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بيع منتجاتها وخدماتها للحكومة الفيدرالية، وتسويق منتجاتها وتصديرها للخارج.
- تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المشاريع الحاليين والمتوقعين، من خلال توفير برامج تدريبية
- دعم المرأة ومساعدة الأقليات لزيادة مشاركتهم في ملكية مشاريع صغيرة ومتوسطة.

المحور الثالث: دعم الغرف التجارية الصناعية بالمملكة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

• اتجه مجلس الغرف السعودية وعدد من الغرف التجارية الصناعية إلى إنشاء لجان ومراكز تنفيذية لأعمالها لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن أهم أولوياتها:

– الإسهام في حل مشكلة التمويل، وتوفير مصادر متنوعة له.

– الدعم الفني شاملا الاستشارات، والتدريب، والرعاية من خلال حاضنات الأعمال.

– المعلومات والتوعية شاملة الأدلة الإرشادية وتنظيم الفعاليات ، وقواعد البيانات عن الفرص الاستثمارية والتجارية والأنظمة والتعاميم المرتبطة بها وإجراءاتها.

– التسويق والترويج للمنتجات الوطنية من خلال تسهيل المشاركة في المعارض، وفي لقاءات الوفود، والترويج الإعلامي عن الأنشطة الاقتصادية.

– التنسيق مع الجهات المعنية لحل مشكلات المنشآت وتوفير الدعم المناسب.

● كنموذج تطبيقي لخدمات الغرف نعرض بإيجاز تجربة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث أنشأت عام ١٤٢١ هـ لجنة للعاية بها تحت مسمى "لجنة المنتسبين" ، وفي عام ١٤٢٥ هـ ، تم تغيير مسماها إلى " لجنة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة " ، وفي عام ١٤٣٣ هـ تم تشكيل مجلس أمناء تنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتغيير مسمى جهازه التنفيذي من مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرفة ، إلى مركز الرياض لتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

● أهم خدمات الغرفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

– إنشاء وحدة استشارية متكاملة بمثابة عيادة للدعم الفني لأصحاب المشروعات تقدم الاستشارات الإدارية والتسويقية والمالية والمحاسبية والفنية والقانونية.

– الاسهام في توفير التمويل مع عدد من البرامج التمويلية لجهات حكومية وأهلية.

– تحقيق استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الامتياز التجاري (الفرنشايز).

- إنشاء حاضنات الأعمال بالتعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- إتاحة الفرص التجارية والاستثمارية لراغبي الاستثمار.
- توفير الدراسات والأدلة الإرشادية لأصحاب المشروعات.
- تنظيم الفعاليات لبحث مشكلات المنشآت وسبل تطويرها، والإسهام في تسويق منتجاتها، وتوعيتها بالمستجدات.
- عقد اللقاءات مع المسؤولين ذوي الصلة في إطار السعي لتوفير احتياجات المنشآت وإزالة المعوقات التي تواجهها.
- تنظيم البرامج التدريبية لتأهيل وتطوير مهارات أصحاب المنشآت ومنسوبيهم.
- إنشاء فرع السيدات عام ١٤٢٥هـ لتعزيز الأنشطة الاقتصادية لسيدات الأعمال، حيث أولى الفرع عناية خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها السمة الغالبة لمنشآتهن.

المحور الرابع: نحو آليات فعالة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

على ضوء التجارب الدولية وتجارب الغرف وتلمسها لاحتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فمن الأهمية وضع استراتيجية فعالة لدعم هذه المنشآت على ضوء احتياجاتها الحالية والمرتبقة، وفيما يلي أهم هذه الاحتياجات والآليات المقترحة لتلبيتها:

(١) الحاجة إلى معيار موحد للمنشآت الصغيرة والمنشآت المتوسطة: الآلية المقترحة:

التوصل إلى معيار موحد، يتم بناءً عليه تحديد نوعية هذه المنشآت، ويقترح أن يكون من أولويات أعمال الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

(٢) الحاجة لحل شامل لقضية التمويل: الآليات المقترحة:

- إنشاء صندوق متخصص لتقديم القروض لهذه المشروعات.
- يقترح أن توجه مؤسسة النقد العربي السعودي البنوك بتسهيل تمويل المشروعات الصغيرة وتخصيص نسبة محددة من الإقراض لها.
- تبسيط رسوم الحصول على القروض للجهات الممولة إلى أدنى حد ممكن.

– أن تعمل البنوك، والمؤسسات ذات العلاقة، وخاصة الهيئة العليا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاهتمام بتقديم الخدمات الفنية المتكاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل التمويل والانشاء، وبعد التمويل والتشغيل.

(٣) الحاجة لتحسين بيئة الأعمال:

الآلية المقترحة:

الأخذ بنظام النافذة الواحدة، بإنشاء مراكز للخدمة الشاملة في مختلف المدن، يتم في كل منها تجميع الجهات المعنية بإصدار التراخيص وإجراءات التأسيس.

(٤) الحاجة للرعاية والدعم الفني والتنشئة الصحيحة عقب التشغيل:

الآلية المقترحة:

التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال لرعاية المشروعات، وتقديم الدعم الفني شاملا الاستشارات القانونية والتنظيمية والمالية، والتدريب وتنمية المهارات لمنسوبيها.

(٥) الحاجة للاستفادة من الحوافز والبنية الأساسية:

الآلية المقترحة:

إقامة مناطق تخصص أراضيها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مجهزة بكافة المرافق الأساسية، وبأسعار ميسرة.

٦) الحاجة لمواجهة ضعف القدرة التنافسية:

الآلية المقترحة:

تسهيل اجراءات ومتطلبات الاندماج بين منشأتين أو أكثر للاستفادة من منافع الاندماج، وتعزيز التنافسية في السوق.

٧) الحاجة لتسويق المنتجات:

الآلية المقترحة:

إنشاء شركات خدمات متخصصة لترويج وتسويق خدمات ومنتجات المنشآت.

٨) الحاجة للمزيد من الفرص:

الآليات المقترحة:

- الطرح المستمر لفرص استثمارية مجدية في مجالات مستجدة.
- التوعية والتنسيق بصيغ التعاون المناسبة مع المنشآت الكبيرة مثل الامتياز التجاري، والعناقيد، والتحالفات.
- التعريف بالبرامج التي تتيحها المؤسسات المحلية والدولية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتيسير الاستفادة منها.